



جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي 04-05 فيفري 2019

<p>د. بن عيسى بن عليّة أستاذ محاضر "ب" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور - الجلفة - الهاتف: 0664835885 البريد الإلكتروني: Benaissa.com@gmail.com</p>	<p>د. قمان عمر أستاذ محاضر "أ" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور - الجلفة - الهاتف: 0671572745 البريد الإلكتروني: Gamane_amar@yahoo.fr</p>
--	--

محور المشاركة: المحور الخامس؛ الإصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري

والاقتصاديات النامية

عنوان المداخلة:

دراسة واقع الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات إصلاحه

دراسة تحليلية -

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل واقع القطاع المصرفي الجزائري ومتطلبات إصلاحه، وذلك باعتباره يعد المحرك الاساسي والفعال لاقتصاد أي بلد، بالنظر لدوره الكبير والمتزايد في تمويل التنمية الاقتصادية، عن طريق مساهمته في تعبئة وتوزيع الفوائض المالية لمختلف القطاعات والافراد. وعلى هذا الأساس قامت الجزائر منذ عقود طويلة ولا تزال، بالكثير من التغييرات والاصلاحات الهامة على هذا الجهاز، لجعله يتماشى وحاجيات الاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى لجعله يواكب التطورات الهامة التي تشهدها الساحة المصرفية الدولية، وهذا على الرغم من المشاكل والصعوبات التي تعرقل ذلك.

الكلمات المفتاحية: المصارف، الجهاز المصرفي الجزائري، الإصلاحات المصرفية، متطلبات الاصلاح.

Summary:

This paper aims at analyzing the reality of the Algerian banking sector and its reform requirements, as it is the main and effective driver of any country's economy, given its large and growing role in financing economic development through its contribution to the mobilization and distribution of surpluses of various sectors and individuals.

On this basis, Algeria has made many important changes and reforms to this body for many decades, in order to bring it in line with the needs of the Algerian economy on the one hand, and to bring it into line with the important developments in the international banking arena, despite the difficulties and difficulties that hinder it. .

Key words: banks, Algerian banking system, banking reforms, reform requirements.

النص الكامل للمداخلة

تمهيد

يحظى القطاع المصرفي بأهمية بالغة لدى الكثير من دول العالم، نظرا لدوره الهام والمتزايد في تعبئة وتوفير الموارد المالية الفائضة وتوجيهها نحو بعض القطاعات والمجالات التي تعاني من الناحية التمويلية، بالإضافة الى الخدمات الكبيرة والمتنوعة التي بات يوفرها للمتعاملين في المجال المصرفي. في هذا الإطار ، سعت الجزائر منذ عقود الى اعطاء الاهمية والمكانة اللازمة لهذا القطاع الحيوي، والبداية كانت بالتعجيل في انشاء جهاز مصرفي مستقل عن ذلك الذي خلفه المستعمر الفرنسي آنذاك، يوضع تحت خدمة الاقتصاد الوطني للاستفادة من الخدمات التي يوفرها هذا القطاع.

ومنذ ذلك التاريخ والجزائر تواصل دوريا القيام بجملة من التعديلات والاصلاحات على هذا القطاع تماشيا مع الأوضاع والظروف السائدة في كل مرحلة، وذلك رغم الصعوبات والمشاكل التي ما فتأت تعكر صفو هذا القطاع والقائمين عليه.

بناء على هذا تبرز لنا ملامح إشكالية هذا البحث، والمتمثلة في:

" ماه و واقع الجهاز المصرفي الجزائري في المرحلة الراهنة؟ وماهي أهم المتطلبات والشروط الواجب توفيرها لإصلاحه؟"

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه المداخلة إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

المحور الاول: مسار الاصلاحات المصرفية في الجزائر؛

المحور الثاني: واقع الجهاز المصرفي الجزائري حاليا؛

المحور الثالث: سبل ومتطلبات اصلاح الجهاز المصرفي الجزائري.

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مراحل الاصلاح المصرفي في الجزائر؛
- محاولة التعرف على واقع الجهاز المصرفي الجزائري في المرحلة الراهنة؛
- محاولة التوصل إلى أهم العقبات والصعوبات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الجزائري؛
- محاولة التطرق لأهم الشروط والمتطلبات الواجب توفيرها ، لوضع القطاع المصرفي الجزائري في خدمة الاقتصاد الوطني، وجعله يتماشى مع التطورات العالمية في هذا المجال.

المحور الأول: مسار الاصلاحات المصرفية في الجزائر

تعرض الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر وإلى غاية يومنا هذا، للكثير من التغيرات والتطورات، تماشيا مع الأوضاع والظروف التي صاحبت الاقتصاد الوطني طوال هذه الفترة، حيث عملت السلطات الجزائرية خلالها وفي كل مرة على محاولة مطابقة وملائمة النظام المصرفي مع الأوضاع الاقتصادية السائدة حينها.

اولا: الجهاز المصرفي الجزائري قبل اصدار قانون النقد والقرض 90-10

تميزت هذه المرحلة بإجراء بعض الإصلاحات على الجهاز المصرفي الجزائري، وذلك تماشيا مع السياسة العامة للدولة والظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني آنذاك.

1-1 / الإصلاح المالي لسنة 1971

جاء هذا الإصلاح من خلال قانون المالية لسنة 1971، وقد تضمن هذا الإصلاح جملة من القرارات

الهامة، أهمها¹:

- استبعاد البنك المركزي الجزائري عن تأدية بعض المهام التي كان يؤديها قبل الإصلاح، فأصبح ينفذ كل ما يتخذه وزير المالية حينها من تدابير ومقررات وتوجيهات؛
- إلغاء التخصص المصرفي، فلم تعد المصارف ملزمة به حتى وإن كانت أسماءها توحى بتخصصها؛
- فتح إمكانية إعادة تمويل المصارف التجارية؛
- إنشاء مجلس القرض²، تحت وصاية وزارة المالية، أسندت له مهمة القيام بمختلف الدراسات ووضع التوصيات المناسبة بسياسة القرض والنقود والبحث عن سبل تنمية موارد البلاد؛
- إنشاء اللجنة التقنية للبنك تحت وصاية وزارة المالية، تقوم بتقديم رأيها حول المسائل المتعلقة بالوظائف المصرفية، وتعمل على تسهيل أنشطة المؤسسات المالية.

يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بترسيخ مبدأ مركزية المصارف و تواصل هيمنة دور الخزينة³

وقد تم التراجع سنة 1978 عن الهبائى التي حملها إصلاح 1971، حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات

بواسطة القروض البنكية المتوسطة الأجل وحلت الخزينة محل المصارف في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة القروض طويلة الأجل⁴.

1-2 / اصلاح سنة 1986: " قانون البنك والقرض "

كان الهدف الأساسي من اصدار القانون رقم: 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض والصادر في 13

أوت 1986، هو اجراء إصلاحات عميقة وجذرية للمنظومة المصرفية، حيث تم من خلاله توضيح مهام ودور كل من: البنك المركزي والبنوك التجارية وفقا لما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور السياسة النقدية كآلية لتنظيم ومراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة⁵.

1-3 / الإصلاح المالي لسنة 1988

سارعت الجزائر بداية من سنة 1988 في مباشرة إصلاحات شاملة مست العديد من القطاعات

الاقتصادية في اطار التحضير للتحويل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث تم في هذا الاطار

اصدار القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية

الاقتصادية، والذي تم بموجبه منح المؤسسات العمومية الاقتصادية درجة واسعة من الاستقلالية⁶.

كما تم التأكيد في إطار هذا القانون على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية، على انها

شخصية معنوية تسيّرهما قواعد القانون التجاري، وتتمتع بالأهلية القانونية الكاملة من خلال قدرتها على الالتزام

والتعاقد بكل استقلالية طبقا للقوانين والاحكام المعمول بها في المجال المدني والتجاري⁷.

كما صدر فيما بعد القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر، والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل⁸.

ثانيا: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 90-10

تعد سنة 1990 أهم منعرج في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، حيث كللت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، وقد جاء هذا القانون ليضع النظام المالي والمصرفي الجزائري على مسار جديد أبرز ميزاته إعادة تنشيط دور ال مصارف كوسيط مالي غير مباشر وإعطاء أهمية أكبر لدور النقد والسياسة النقدية .

وقد أعاد هذا القانون لبنك الجزائر كامل صلاحياته كمؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكلفة بتسيير النقد والاعتمادات المالية في الجزائر ، كما وضع هذا القانون قيودا على تدخل الخزينة العمومية كعمول نهائي للمؤسسات الاقتصادية وفصل ميزانية الدولة عن دائرة الائتمان واستبعاد إمكانية التمويل التضخمي لعجز الميزانية⁹.

2-1/ مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض

2-1-1/ مبادئ قانون النقد والقرض

تضمن قانون النقد والقرض 90-10 مجموعة من الإجراءات والمبادئ تترجم الصورة التي سوف يكون عليها النظام المصرفي الجزائري في المستقبل، هذه المبادئ تتمثل في:

◀ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني هذا ان القرارات النقدية ستتخذ مستقبلا على اساس الأهداف النقدية المحددة من طرف السلطات النقدية، وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة بذاتها.

◀ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

جاء هذا القانون ليفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فأصبح تمويل الخزينة يخضع لبعض القواعد، وقد سمح تبني هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها¹⁰:

- 1 - استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
- 2 - تقليص ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي، مع القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- 3 - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات الاقتصادية؛
- 4 - تراجع التزامات الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد.

◀ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

حيث ابعدت الخزينة العمومية عن مهمة منح القروض للاقتصاد، واقتصر دورها على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، واسترجعت المصارف مهامها في منح القروض.

◀ انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

أقر هذا القانون¹¹، إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وموجودة في الدائرة النقدية، تتمثل هذه السلطة النقدية الجديدة في مجلس النقد والقرض.

◀ وضع نظام مصرفي على مستويين:

بموجب هذا القانون اصبح البنك المركزي يمثل بنك للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه تحديد القواعد العامة للقطاع المصرفي¹²، ومعايير تقييم هذا النشاط وتوجيهه لخدمة أهدافه.

2-1-2 / أهداف قانون النقد والقرض

يمكن عرض أهم أهداف قانون النقد والقرض 90-10 في النقاط التالية¹³:

- وضع حد نهائي لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- إسناد مهمة إدارة البنك المركزي لمجلس النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية بما يتماشى ومصصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو اجنبية؛
- انشاء سوق نقدية حقيقة (البورصة)؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف المصارف؛
- تنظيم ميكانيزمات انشاء النقود وتنظيم مهنة الصيرافة؛
- التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم وتختلف أشكال التسريبات؛
- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة للضبط الاقتصادي، تحت اشراف البنك المركزي.

2-2 / مكونات "هيكل" الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء قانون 90-10

أدى صدور قانون النقد والقرض إلى إعادة تشكيل وهيكل الجهاز المصرفي الجزائري من جديد، حيث سمح للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية بمزاولة عملها داخل الجزائر، سواء عن طريق فتح فروع خاصة بها أو مكاتب للتمثيل مع ضرورة الالتزام والتقييد بقوانينه، أو من خلال صدور الاحكام التي تسمح بإنشاء مصارف ذات راس مال خاص، وعليه اصبح هيكل الجهاز المصرفي يتكون من:

2-2-1/ بنك الجزائر

عرّف قانون النقد والقرض بنك الجزائر على أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

المالي"، وأصبح منذ صدور هذا القانون يدعى في علاقاته مع الغير باسم "بنك الجزائر".

كما يخضع بنك الجزائر في ظل هذا القانون، إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا، وتعود ملكية

راس ماله كليا للدولة، كما انه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88-01

المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يقع مقره الرئيسي في مدينة الجزائر، ويتمتع بحق

فتح فروع أخرى، واختيار مراسلين وممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك مناسبا، كما لا

يمكن حله الا بموجب قانون تحدد بموجبه كيفية تصفيته¹⁴.

أسندت مهمة تسيير بنك الجزائر وادارته، ومراقبته إلى جهازين هما:

■ المحافظ ونوابه؛

■ **مجلس النقد والقرض** : ويعتبر من الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10، ويمكن

اعتباره مجلس يتمتع بأوسع الصلاحيات فيما يتعلق بوظيفة إدارة شؤون بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في

البلاد، يتشكل مجلس النقد والقرض من¹⁵:

- المحافظ رئيسا؛

- نواب المحافظ كأعضاء؛

- ثلاث (03) موظفين سامين يعيّنون بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، ويتم تعيين ثلاث (03) مستخلفين

ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء.

2-2-2/ المصارف التجارية

عرّفت المادة 114 من قانون النقد والقرض المصارف التجارية على انها "أشخاص معنوية مهمتها العادية

والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون"، وبالرجوع الى هذه المواد

نجد أن المصارف التجارية مكلفة بجمع الودائع من الجمهور ومنح القروض، بالإضافة الى توفير وسائل الدفع

اللازمة للزبائن مع السهر على ادارتها

2-2-2-1/ **المصارف العمومية**: وهي المصارف الخمس التي كانت موجودة قبل صدور قانون النقد والقرض

وتم اعتمادها بتاريخ مختلفة بداية من سنة 1995، وتتمثل في: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي

الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة الى الصندوق

الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) والذي تم تحويله لبنك¹⁶.

2-2-2-2 / المصارف الخاصة: سمح صدور قانون النقد والقرض بظهور العشرات من المصارف الخاصة، منها ما هو راس ماله جزائري، واخرى ذات راس مال مختلط بين القطاع العام والخاص ، واخرى ذات رأس مال اجنبي.

2-2-3 / المؤسسات المالية

عرّفت المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية على أنها: "اشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111"، وهذه المؤسسات تنقسم بدورها الى نوعين: وطنية وأجنبية.

ثالثا: الإصلاحات المصرفية بعد قانون النقد والقرض 90-10

تماشيا مع التغييرات والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، كان من الضروري إعادة النظر في بعض احكام قانون النقد والقرض 90-10 لتعديلها وتكييفها مع الوضع الاقتصادي السائد، من خلال اصدار مجموعة من الأوامر والتعديلات سنوات 2001، 2003، 2004، 2010.

3-1/ تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001(الامر 01-01)

يعتبر الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، أمرا معدلا وامتما لبعض أحكام مواد قانون النقد والقرض 90-10، حيث مس خصوصا الجانب الإداري في تسيير بنك الجزائر، دون المساس بمضمون وجوهر القانون 90-10، حيث أفرز هذا التعديل تقسيم مجلس النقد والقرض الى جهازين اثنين، هما:

◀ مجلس الإدارة: ويتولى الاشراف على تسيير وإدارة شؤون بنك الجزائر.

◀ مجلس النقد والقرض : وكلف بأداء دور السلطة النقدية في البلاد، حيث تخلى عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر، وقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات الجديدة إيجاد نوع من الانسجام بين السلطة التنفيذية وبنك الجزائر، وكذا فصل مجلس إدارة بنك الجزائر عن ممارسة الصلاحيات في مجال النقد والقرض، ما من شأنه أن يعطي استقلالية اكبر لبنك الجزائر، ويعزز من قدرة مجلس النقد والقرض على ممارسة سلطته النقدية كاملة¹⁷.

3-2/ قانون النقد والقرض 03-11

صدر قانون النقد والقرض 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 بموجب أمر رئاسي، بعدما لاحظت السلطات ضعف آليات المراقبة والاشراف التي يستعملها بنك الجزائر مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة والهزات العنيفة التي مست الجهاز المصرفي خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة (EL KHALIFA BANK) والبنك الصناعي والتجاري (BCIA)¹⁸ ، والجدير بالذكر أن هذا القانون بمثابة قانون جديد يلغي في مادته (142) قانون النقد والقرض 90-10.

من أهم الأهداف التي سعى هذا القانون لتحقيقها، نذكر¹⁹:

- ✓ الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.
- ✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض ودعم استقلالية اللجنة المصرفية؛
- ✓ انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي.
- ✓ اثناء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.
- ✓ تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد المصارف ومسيرتها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي.
- ✓ انشاء صندوق التأمين على الودائع، والذي يلزم بموجبه كل المصارف على تأمين جميع ودائعها.
- ✓ توضيح وتدعيم شروط عمل هيئة مركزية المخاطر.
- وفيما يتعلق بتشكيلة مجلس النقد والقرض، والتي كانت تتكون من (10 أعضاء سابقا، فقد تم تعديلها، لتصبح مشكلة من 09 أعضاء²⁰

3-3 / برنامج الإصلاحات المصرفية لسنة 2004

تم اصدار مجموعة من القوانين الهامة سنة 2004، وذلك مواصلة لسلسلة الاصلاحات الجارية على النظام المصرفي الجزائري، من اهمها نذكر:

✓ القانون رقم 04-01 المؤرخ في 04/03/2004

رفع هذا القانون من قيمة الحد الأدنى المطلوب لرأسمال البنوك وجعله 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج للمؤسسات المالية، وكل مؤسسة لا تستجيب لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا ما يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي²¹.

✓ القانون رقم 04-02 المؤرخ في 04 /03/ 2004

حدد هذا القانون شروط تكوين ومعدل الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الاجباري بين 0% و 15% كحد اقصى²².

✓ القانون رقم 04-03 المؤرخ في 04 /03/ 2004

ويخص نظام ضمان الودائع المصرفية، حيث يهدف هذا النظام الى تعويض المودعين في حالة عدم وجود إمكانية للحصول على ودائعهم الموجودة لدى المصارف، ويودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة ذات اسهم تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم المصارف بإيداع علاوة ضمان نسبية تقدر بـ 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة الوطنية.

3-4/ تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010 (الامر 10-04)

تعززت التدابير التشريعية والاطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، بإصدار الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، تماشيا مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر لإصلاح وتأهيل منظومتها المصرفية، وقد تم بموجب هذا الامر²³:

- تكليف بنك الجزائر بضمان سلامة الجهاز المصرفي وصلابته؛
 - تعزيز شروط الدخول في العمل المصرفي الجزائري؛
 - تفعيل جهاز الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر؛
 - اجراء تعديلات على مكونات اللجنة المصرفية.
- وقد عزز بنك الجزائر في هذا الاطار من قدراته في مجال اختبارات الصلابة المالية، بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتنقيط المصارف والمؤسسات المالية، مستهدفا افضل رقابة للمخاطر المصرفية (اشراف موجه نحو المخاطر)²⁴.

المحور الثاني: واقع الجهاز المصرفي الجزائري حاليا

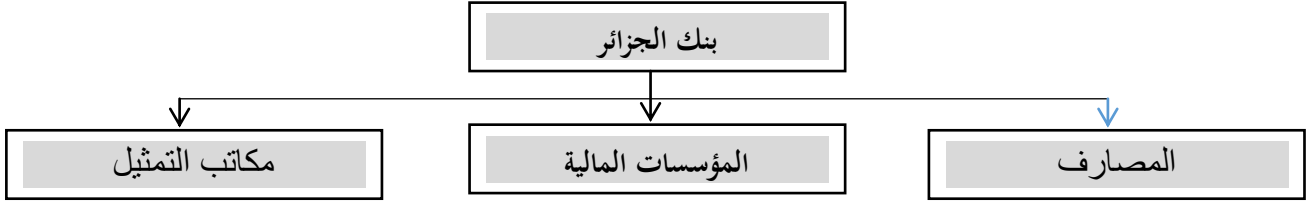
سنتناول من خلال هذا المحور واقع الجهاز المصرفي الجزائري في المرحلة الحالية، من خلال التعرض إلى اهم المؤشرات الخاصة به كهيكل الودائع والقروض، ثم نقوم بعرض أهم مكوناته الحالية.

أولاً: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة الراهنة

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري حاليا ، من ثلاث (03) قطاعات رئيسية، وهي المصارف والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل، حيث بلغ عددها في بداية سنة 2018، تسعة وعشرون (29) مصرفا ومؤسسة ومالية، و(06) مكاتب تمثيل، تقع مقراتهم الاجتماعية في الجزائر العاصمة²⁵.

والشكل الموالي يوضح هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي:

الشكل رقم 01: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة الحالية (بداية 2018)



المصارف العمومية:

- 1 - البنك الخارجي الجزائري (BEA)
- 2 - البنك الوطني الجزائري (BNA)
- 3 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
- 4 - بنك التنمية المحلية (BDL)
- 5 - القرض الشعبي الجزائري (CPA)
- 6 - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP

المصارف الخاصة:

- 1 - بنك البركة الجزائري (AL BARAKA)
- 2 - المؤسسة المصرفية العربية (BANK ABC)
- 3 - ناتكسيس بنك natexus bank
- 4 - الشركة العامة الجزائر (S.G.ALGERIE)
- 5 - سيتي بنك الجزائر (فرع بنك) (CITE BANK)
- 6 - البنك العربي الجزائر (فرع بنك) (ARAB BANK)
- 7 - بي ان بي بارينا الجزائر (البنك الوطني الباريسي)
- 8 - بنك ترست الجزائر (الثقة) (TBA)
- 9 - بنك الخليج الجزائر (AGB)
- 10 - بنك الإسكان للتجارة والمالية (HBTEALGERIA)
- 11 - البنك الفرنسي الجزائر (FRANSABANK)
- 12 - المقرض الفلاحي الفرنسي الجزائري (-CA) (CIB ALGERIA)
- 13 - بنك السلام (ASBA)
- 14 - بنك (H.S.B.C ALGERIA)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

Banques et établissement financiers, à partir du site d'internet: www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm,
8/20112/24camsultéle:

والجدير بالذكر انه تم سحب الاعتماد من عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية بسبب افلاسها أو بسبب عدم استجابتها للقوانين والأنظمة المسيّرة للقطاع المصرفي في الجزائر.

ثانيا: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

سنحاول التعرف الى أهم المؤشرات الخاصة بالمصارف الناشطة بالجزائر، من حيث هيكل الودائع، هيكل القروض، التركيز المصرفي (الكثافة المصرفية).

2-1/ تطور هيكل الودائع

تنقسم الودائع في المصارف الجزائرية الى 03 أنواع رئيسية وهي: ودائع تحت الطلب (الجارية)، ودائع لأجل، ودائع لضمانات (الاعتماد المستندي، كفالات وضمانات)، والجدول الموالي يوضح حجمها:

الجدول رقم 01 : هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2017)

الوحدة (مليار دج- نهاية الفترة)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	نوع الودائع / السنوات
4499.0	3732.2	3891.7	4434.8	3537.5	3356.4	3495.8	ودائع تحت الطلب
3765.5	3060.5	3297.7	3712.1	2942.2	2823.3	3095.8	المصارف العمومية
733.5	671.7	594.0	722.7	595.3	533.1	400.0	المصارف الخاصة
4708.5	4409.3	4443.3	4083.7	3691.7	3333.6	2787.5	ودائع لأجل
4233	4010.8	4075.7	3793.6	3380.4	3053.6	2552.3	المصارف العمومية
475.5	398.6	367.6	290.1	311.3	280.0	235.2	المصارف الخاصة
1024.7	938.4	865.7	599.0	558.2	548.0	449.7	ودائع لضمانات
782.1	833.7	751.3	494.4	419.4	426.2	351.7	المصارف العمومية
242.6	104.7	114.4	104.6	138.8	121.8	98.0	المصارف الخاصة
10232.2	9079.9	9200.7	9117.5	7787.4	7238.0	6733	اجمالي الودائع
%85.8	%87.1	%88.3	%87.7	%86.6	%87.1	%89.1	حصة المصارف العمومية
%14.2	%12.9	%11.7	%12.3	%13.4	%12.9	%10.9	حصة المصارف الخاصة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر للفترة (2013-2017)، متاح على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm .consulté.le:22/12/2018

نلاحظ من خلال الجدول (01) أن حجم الودائع لدى المصارف عرفت تطورا معتبرا، حيث ارتفع

اجمالي الودائع خلال الفترة (2011-2017) بنسبة 51.97% وهو مؤشر إيجابي للقطاع يعكس تحسن

السيولة المصرفية، ويعود هذا الارتفاع الى التطور الكبير في حجم الودائع لأجل والتي عرفت زيادة قدرها

(68.91%) خلال نفس الفترة، وهذا النوع من الودائع يشكل نصف اجمالي الودائع تقريبا، ما يعني أيضا ان

المصارف لها القدرة على منح الائتمان متوسط وطويل الاجل، على عكس الودائع الجارية والتي تتسم بعدم

الاستقرار النسبي، رغم حصتها المعتبرة من اجمالي الودائع والبالغة حوالي (43.96%) سنة 2017، وبالنسبة لحجم الودائع بالضمان (الخاصة بالواردات) فقد شهدت زيادة معتبرة، حيث انتقلت من 449.7 مليار دج سنة 2011 الى 1024.7 مليار دج سنة 2017، بزيادة قدرها (127.86%) وهي تمثل (10.01%) فقط من اجمالي الودائع لسنة 2017.

وفيما يتعلق بنصيب المصارف من السوق المصرفية، نلاحظ تركزا كبيرا للودائع بأنواعها لدى المصارف العمومية، حيث تقدر حصة المصارف العمومية من اجمالي الودائع بـ 85.8% سنة 2017 بعدما كانت 87.1% سنة 2016، مقابل 14.2% و 12.9% خلال سنتي 2017 و 2016 بالنسبة للمصارف الخاصة. ويعود السبب في تركيز الودائع في المصارف العمومية الى غياب الثقة في البنوك الخاصة، خاصة بعد فضيحة افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، والخسائر الكبيرة التي لحقت بالمدعين آنذاك.

2-2/ تطور هيكل القروض

شهد حجم القروض بأنواعها والممنوحة للقطاعات العام والخاص، تطورا كبيرا خلال الفترة (2011-2017)، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: هيكل القروض حسب طبيعة القطاع خلال الفترة (2011-2017)

(الوحدة: مليار دج- نهاية الفترة)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات القطاعات
4311.8	3952.8	3689.0	3382.9	2434.3	2040.7	1742.3	<u>القروض الموجهة للقطاع العمومي</u>
4302.3	3943.3	3679.5	3373.4	2434.3	2040.7	1742.3	المصارف العمومية
9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	0.0	0.0	المصارف الخاصة
4566.1	3955	3586.6	3120.0	2720.2	2244.9	1982.0	<u>القروض الموجهة للقطاع الخاص</u>
3401.7	2982	2687.1	2338.7	2023.2	1675.4	1451.7	المصارف العمومية
1164.4	973	899.5	781.3	697.0	569.5	530.7	المصارف الخاصة
8877.9	7907.8	7275.6	6502.9	5154.5	4285.6	3724.7	<u>اجمالي القروض الممنوحة</u>
%86.8	%87.6	%87.5	%87.8	%86.5	%86.7	%85.8	حصة المصارف العمومية
%13.2	%12.4	%12.5	%12.2	%13.5	%13.3	%14.2	حصة المصارف الخاصة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر للفترة (2011-2017) متاح على الرابط: [www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.consulté.le:22/12/2018)

[algeria.dz/html/rapport.htm.consulté.le:22/12/2018](http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.consulté.le:22/12/2018) .

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف المصارف الناشطة في القطاع قد شهدت تزايدا معتبرا خلال الفترة (2011-2017)، حيث ارتفعت قيمتها من 3724.7 مليار دج الى 8877.9 مليار دج نهاية 2017، بزيادة قدرها (138.35%)، وهذا راجع الى الاجراءات المتخذة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار، كتبسيط اجراءات منح القروض وتقليص مدة الاستجابة للعملاء.

وفيما يتعلق بحصة المصارف من اجمالي القروض الممنوحة، نلاحظ أن القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية تشكل ما نسبته 86.8% من اجمالي القروض لسنة 2017 وحوالي 87.6% لسنة 2016 في مقابل 13.2% و 12.4% للمصارف الخاصة سنتي 2017 و 2016، أي ان المصارف العمومية لا تزال تسيطر على حصة الأسد فيما يخص هيكل القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص، وهذا يرجع بالطبع الى هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري والذي تسيطر عليه أصلا المصارف العمومية.

وفيما يخص القروض الموجهة للقطاع العمومي فقد شهدت زيادة كبيرة قدرها (147.47%) خلال الفترة (2011-2017)، كونها موجهة خصيصا لتمويل الاستثمارات الكبرى في الجزائر كقطاعات البتروكيماويات، المحروقات والطاقة، لفائدة المؤسسات الوطنية كسوناطراك وسونلغاز وفروعها خاصة، ما يفسر المساهمة القوية للمصارف العمومية في ضمان تمويل هذا القطاع مقارنة بمساهمة المصارف الخاصة والتي تكاد تتعدم حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته فيهما (0.22%) خلال سنة 2017 مثلا، وهذا راجع لضآلة التعاملات بين مؤسسات القطاع العام والمصارف الخاصة²⁶.

وبالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا معتبرا بوصولها إلى 4566.1 مليار دج سنة 2017 بعدما كانت 1982 مليار دج نهاية سنة 2011، ما يجعلها تتجاوز حجم القروض الموجهة للقطاع العمومي في اغلب سنوات فترة الدراسة، ويعزى ذلك الى الاستراتيجية الجديدة التي اتبعتها الحكومة في السنوات القليلة الماضية من اجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، من خلال هيئات المرافقة المقاولاتية التي استحدثتها لمرافقة مشاريع الشباب وتسهيل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقدم لمؤسسات القطاع الخاص العديد من التسهيلات، خاصة فيما تعلق بإجراءات ومدة الحصول على الائتمان.

2-3/ واقع الشبكة المصرفية

بالرغم من تحرير السوق المصرفي بعد قانون 90-10، والذي أدى الى تزايد عدد المصارف الخاصة ووصولها الى 14 مصرفا بداية 2018، إلا أن القطاع المصرفي الجزائري لا يزال يشهد سيطرة واضحة للمصارف العمومية الستة (06) على معظم النشاط المصرفي، من خلال توسع شبكة وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، لتبقى متفوقة على شبكة وكالات المصارف الخاصة، بالرغم من تسارع وتيرة انجاز وكالات جديدة لها خلال السنوات الخمس الأخيرة.

كما ان المصارف العمومية متواجدة في جميع ولايات الوطن، على عكس شبكة المصارف الخاصة

الموجودة أساسا في شمال البلاد وخاصة في المدن الكبرى منه.

والجدول الموالي يبين تطور شبكة المصارف العمومية والخاصة والكثافة المصرفية وكذا نسبة اليد العاملة

النشطة الى عدد الشبابيك الإجمالي خلال الفترة (2010-2015).

الجدول رقم 03: تطور عدد الوكالات في القطاع المصرفي والمالي وبعض المؤشرات المتعلقة بها خلال الفترة

(2010-2015)

البيان	السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المصارف العمومية		1086	1091	1094	1113	1123	1134	1145
المصارف الخاصة		274	301	315	325	346	355	364
المؤسسات المالية		81	86	85	88	88	88	95
اجمالي عدد الشبابيك (الوكالات)		1441	1478	1494	1526	1557	1577	1604
الكثافة المصرفية = عدد السكان/إجمالي عدد الشبابيك		25500	25370	25600	25630	25660	26189	26309
نسبة اليد العاملة النشطة/عدد الشبابيك		7400	7700	8000	7500	7600	7680	7667

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة(2011-2017)، متاح

على الموقع: www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.consulté.le:22/12/2018

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاعا مستمرا في عدد الوكالات المصرفية داخل القطاع المصرفي الجزائري،

سواء للمصارف العمومية او الخاصة أو حتى للمؤسسات المالية، فبالنسبة للمصارف العمومية ارتفعت وكالاتها

من 1086 وكالة سنة 2011 إلى 1145 وكالة سنة 2017 بزيادة قدرها 59 وكالة، في حين كان الارتفاع

أكبر لدى المصارف الخاصة، والتي وصلت الى 364 وكالة سنة 2017 بعدما كانت 274 وكالة سنة 2011،

بزيادة قدرها 90 وكالة، ما يعكس رغبة هذه المصارف في التوسع والانتشار السريع عبر التراب الوطني.

وعليه فقد بلغ اجمالي الوكالات في القطاع المصرفي والمالي 1604 وكالة سنة 2017 مقابل 1577

وكالة في 2016 1441 وكالة نهاية 2011، ما جعل الكثافة المصرفية -الانتشار المصرفي- خلال الفترة

(2011-2017) تتراوح بين 25500 و 26309 نسمة مقابل شبك واحد، وهذه النسبة لا تزال بعيدة عن

المعدل العالمي المقدر بشباك واحد لكل 10000 نسمة وفقا لنموذج Cameron الذي وضع سنة 1967، وقد

طور هذا النموذج فيما بعد ليأخذ بعين الاعتبار عدد السكان النشطين فقط²⁷، من خلال قسمة عدد اليد العاملة

النشطة على عدد الشبابيك، وتبلغ معدلها وفق هذا النموذج في الجزائر 7667 عامل سنة 2017 مقابل شباك واحد بارتفاع قدره 267 عامل مقارنة بسنة 2011.

المحور الثالث: سبل ومتطلبات اصلاح الجهاز المصرفي الجزائري

بالموازاة مع الإصلاحات الواسعة والهامة التي تجريها السلطات الجزائرية على النظام المصرفي الجزائري منذ عقد السبعينات من القرن الماضي لمسايرة التطورات والتحولت العالمية في الصناعة المصرفية، إلا ان هناك بعض التحديات على المستويين الداخلي والخارجي لا تزال تؤثر على نجاح ورشة الإصلاحات هذه والاهداف المتوخاة من خلالها.

أولاً: العراقيل والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري

يمكن حصر أهم العراقيل والتحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري فيما يلي:

3-1/ التحديات الداخلية: من أهمها:

1 - **صغر حجم المصارف** : رغم التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا انها لا تزال اصغر حجماً بكثير مقارنة بالمصارف العربية والأجنبية الأخرى، وذلك ما يعيق تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها²⁸، ويمكن تلخيص التطور الذي شهده الحد الأدنى المطلوب لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: تطور الحد الأدنى المطلوب لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر خلال

الوحدة: مليار دج

الفترة (1990-2018)

السنة	1990	2004	2008	2018
المصارف	0.5	2.5	10	20
المؤسسات المالية	0.1	0.5	3.5	6.5

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

- المادة (01) من النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية، السنة 28، العدد 39.
- المادة (02) من النظام رقم 04-01 المؤرخ في 4 مارس 2004، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر . الجريدة الرسمية، السنة 41، العدد 27.
- النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية، السنة 55، العدد 73.

2- **التركيز في نصيب المصارف** : من خلال استحواد عدد قليل من المصارف على اغلب الأصول المصرفية، حيث تمتلك المصارف العمومية السنة اكثر من 85.6% من اجمالي الأصول لسنة 2017، مقابل 86.8% و 87.2% سنتي 2016 و 2015 على التوالي، الأمر الذي يعيق المنافسة المصرفية، وينعكس سلبا على أداء بقية المصارف وتطوير الصناعة المصرفية²⁹.

3- **تجزئة النشاط المصرفي** : لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، الى خلق نوع من التخصص المصرفي، وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، ما تسبب في كتب العمل بآلية المنافسة المصرفية، وساهم في تقليل الحواجز امام تلك المؤسسات لتتوسع محافظها المالية وتسيير الاخطار المرتبة عنها.

4- **القروض المتعثرة** : أمام السياسات الاقراضية التوسعية غير المدروسة التي انتهجتها الجزائر بفعل التسيير الإداري للقضايا المالية والمصرفية، انتشرت ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة، ما أدى الى عرقلة النشاط المصرفي بفقدان قدرة المصارف التجارية على تسيير واسترجاع قروضها الممنوحة، وتشير بعض الاحصائيات والتي نشرتها مجلة "ميد"، الى تصدر الجزائر لقائمة الدول العربية لنسبة القروض المتعثرة لسنة 2010 بنسبة بلغت 35.5%³⁰.

5- **هيكل ملكية المصارف** : يسيطر القطاع العمومي على هيكل وإدارة اغلب عمليات الجهاز المصرفي الجزائري نتيجة لسياسات سابقة مرتبطة بالنهج الاقتصادي المتبع سابقا، وبالرغم من تحرير هذا القطاع ومحاولة التقليل من نسبة ملكية القطاع العام له، إلا ان آخر الاحصائيات (بداية 2017) تشير إلى انه من مجموع 20 مصرف مرخص تمتلك الدولة ستة (06) منها، هي الأكبر حجما وعلى جميع الاصعدة³¹.

6- **ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة** : يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري الى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، ليكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، فاستخدام التكنولوجيا يسمح بنشر كافة المعلومات المالية الموجودة فورا وبشفافية، ما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين بالمصارف.

7- **ضيق السوق الاولي والثانوي** : يحتاج الجهاز المصرفي الى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة، لما لها من أهمية بالغة في تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للمصارف، ما ينعكس إيجابا على قدرتها في تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وعلى قدرة السلطات النقدية كذلك في ممارسة رقابة فعالة على النقود والائتمان في الاقتصاد.

8- **قيود قانونية** : وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط المصرفي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية، فالواقع يقول أن الدولة ما تزال تتدخل في توجيه سياسات المصارف التجارية.

3-2/ التحديات الخارجية

تتمثل التحديات الخارجية التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، نذكر من ابرز هذه التحديات:

1 - ظاهرة عولمة النشاط المصرفي : رغم الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة على النشاط المصرفي في الجزائر من خلال رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة والتي تؤدي الى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء المصارف الجزائرية، الا ان هناك بعض الآثار السلبية ومنها:

- المنافسة غير المتكافئة مع المصارف الأجنبية العملاقة نظرا لعدم تأهيل المصارف العاملة في الجزائر لهذه المنافسة بسبب ما تعانيه من مشاكل.

- التأثير السلبي لسياسات المصارف الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة.

2 - ظاهرة الاندماج المصرفي : حيث ينتج عنها ظهور كيانات مصرفية عملاقة تسيطر على النشاط المصرفي وتفرض منطقتها على المصارف العاملة داخل الجزائر.

3 - ظاهرة انتشار المصارف الإلكترونية : حيث تتميز هذه المصارف بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات المصرفية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24 ساعة) وحتى أيام العطل، ومن أي مكان في العالم ما يشكل تحديا كبيرا لقطاعنا المصرفي³².

ثانيا: متطلبات وشروط اصلاح الجهاز المصرفي الجزائري

يجب على السلطات الجزائرية أن توفر كل ما يمكن من شروط و متطلبات لضمان نجاح سياسة

الإصلاح المصرفي التي باشرتها منذ عقود، وعليه يمكننا سرد اهم الإجراءات والمتطلبات الواجب توفيرها من اجل نجاح عملية الإصلاح كالتالي³³:

1 - إعادة النظر في الامتيازات الممنوحة للمصارف العمومية من طرف الدولة : فالدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الدولة لمصارفها العمومية، يتنافى مع قواعد اقتصاد السوق، ويميل بكفة المنافسة بين القطاع المصرفي الخاص والعمومي لصالح هذا الاخير، ومن بين الإجراءات الواجب القيام بها لإصلاح هذا الامر، ما يلي:

- السعي لخلق منافسة عادلة بين القطاع المصرفي العام والخاص؛
- العمل على تشجيع دخول المصارف الأجنبية للسوق الجزائرية؛
- خلق الظروف المناسبة لإنشاء مصارف خاصة برأسمال جزائري.

2 -مراجعة المنظومة القانونية ووجوب تطبيقها الفعلي : أظهرت الهزات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري منذ سنوات ، وجود بعض الثغرات في النصوص التشريعية والتنظيمية للعمل المصرفي في الجزائر، مع نقص الالتزام بالتطبيق الفعلي والصارم لهذه التشريعات، ولذا يجب اجراء مراجعة شاملة للمنظومات القانونية مع ضمان تطبيقها على ارض الواقع، حتى يطمئن أصحاب رؤوس الأموال - وخاصة متهم الأجانب.

3 -مراجعة المنظومة الجبائية : حيث ينبغي وضع سياسات جبائية محفزة (اعفاء كلي أو معتبر لرؤوس الأموال) التي يعاد استثمارها في هذا القطاع، مع تعديل أسعار الفائدة للقروض، لتشجيع المدخرين على الاستثمارات المنتجة المباشرة التي تدخل في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

4 -الحاجة لزيادة حجم المصارف الجزائرية : بما ان القاعدة الرأسمالية الكبيرة تمثل اهم العوامل الهامة في تحديد المركز التمويلي، فان خبلاء الاقتصاد يرون ان كفاءة المصارف الكبيرة تفوق كفاءة المصارف الصغيرة، ولذا يفضل زيادة حجم عمليات المصارف العاملة في الجزائر، من خلال استراتيجية نمو خارجية قائمة على عملية الدمج الاختياري للمصارف الناشطة في الجزائر باختلاف انواعها.

5 -وضع استراتيجية لتطوير الخدمات المصرفية : تستدعي التطورات المصرفية الدولية وضع مناهج تنظيم واستعمال أساليب تقنية حديثة في المصارف الجزائرية، عن طريق اتباع استراتيجية وسياسة مصرفية فعالة لتطوير الخدمة المصرفية المقدمة من خلال ما يلي:

- مواكبة احدث التطورات التكنولوجية والاستفادة من الجانب الإيجابي للعلومة المصرفية.

- تنويع الخدمات المصرفية من خلال تقديم خدمات وابتكار منتجات جديدة مستحدثة.

- تطوير التسويق المصرفي أخذاً بعين الاعتبار لاحتياجات العميل ورغباته.

6 -ضرورة تكوين إطارات مسيرة ذات كفاءة: بلغ عدد الموظفين في القطاع المصرفي الجزائري بنهاية شهر مارس 2014 حوالي 35000 موظف³⁴، حيث ان نصف هذا العدد ليس له تكوين أو له تكوين ضعيف فيما يخص العمل المصرفي، وأمام التعقيد المتزايد الذي تشهده مهنة المصرفي الناتجة عن دخول منتجات جديدة مبتكرة وارتفاع المستوى العام للمعارف الاقتصادية والمالية لدى الزبائن، ينبغي على المصارف الناشطة بالجزائر أن تبذل مجهودات جبارة في مجال تكوين إطارات بشرية ذات كفاءة عالية، وهو ما يتطلب تبني ما يلي³⁵:

- توظيف إطارات مختصة في المجال المصرفي؛

- الزام كافة العاملين بالمصارف على تلقي برامج تدريبية في مجال استخدام تكنولوجيا الاتصالات والحاسوب؛

- التوسع في البعثات التدريبية والترقيات للخارج للموظفين قصد تمكينهم من التقنيات الحديثة في العمل

المصرفي المستخدمة في المصارف العالمية، وطرق التعامل معها وأساليب تطبيقها في الجزائر؛

- ترسيخ أهمية الابتكار والابداع والمبادرة لكسب عملاء جدد لموظفي المصارف، لتحريرهم من القيود الروتينية التي تعيق سير العمل المصرفي.

وبالإضافة الى هذا، هناك بعض الإجراءات الأخرى، والواجب على السلطات الإسراع باتخاذ خطوات

جادة وجريئة من اجل إصلاحها، من بينها نذكر:

✓ ضرورة توسيع وتطوير نشاط السوق المالية (تفعيل دور بورصة الجزائر)؛

✓ تفعيل دور بنك الجزائر من خلال إعطاء اكبر استقلالية ممكنة؛

✓ اصلاح الجانب المحاسبي للمصارف بما يتلائم وقواعد اقتصاد السوق؛

✓ الإسراع في عصنة وتحديث أنظمة الدفع في المصارف.

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية الى ان اهم اصلاح مصرفي شهدته الجزائر هو ذلك الذي جرى بداية سنة 1990، والمتمثل في اصدار قانون النقد والقرض 90-10-1990، من اجل اعطاء المكانة اللازمة للنظام المصرفي الجزائري، باعتباره قاطرة الاقتصاد الوطني، وقد ساهم هذا القانون من خلال المبادئ والاسس التي جاء بها والاجراءات التي اتخذها، في تصحيح نسبي لوضعية القطاع المصرفي الجزائري، وذلك من خلال اعطائه لأهمية اكبر لبنك الجزائر ودوره في ادارة السياسة النقدية.

وقد شهد هذا القانون سنوات 2001، 2004، 2003 و 2010 وتماشيا مع التغيرات والاصلاحات التي كانت تشهدها اغلب القطاعات الاقتصادية في الجزائر، الكثير من التعديلات والتصحيحات على بعض موادها واحكامه، وصلت الى حد اصدار قانون جديد للنقد والقرض سنة 2003، نتيجة للظروف والازمات المالية التي عاشتها بعض المصارف الخاصة والتي انعكست سلبا على الجهاز المصرفي الجزائري.

ورغم كل هذه الاصلاحات التي قامت بها الجزائر، والجهود التي بذلت من اجل تصحيح مسار المنظومة المصرفية الجزائرية، الا ان هذا القطاع الهام والحساس لا يزال وفي ظل خصائصه ومؤثراته الحالية، يواجه الكثير من الصعوبات والتحديات، والنتيجة أساسا عن مجموعة من الظروف والاسباب التاريخية والتنظيمية.

المراجع، الهوامش والإحالات:

- 1 - فارس فضيل، التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013، ص55.
- 2 - الامر رقم: 71-47 المؤرخ في : 1971/06/30
- 3 - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص133.
- 4 - عبد اللطيف بلغرس، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية دراسة تحليلية و رؤية مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" جامعة البليدة، 22/23 أبريل 2003، ص92.
- 5 - بلعروز بن علي وكتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، جامعة الشلف 14-15 ديسمبر 2004.
- 6 - فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص58.
- 7 - أنظر المواد 05،04،03 من القانون 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 8 - عايشي كمال وزيتوني عمار، تحديث القطاع المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية: الاستراتيجية والسياسة المصرفية، ص05.
- 9- سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22/23 أبريل 2003

- 10 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، الجزائر 2006، ص 187.
- 11 - انظر المادة 19 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في: 14/04/1990، ج.ر، العدد 16.
- 12 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص199.
- 13 - أنظر:
- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.
- محفوظ لعشب، الوجيز في الاقتصاد البنكي، ص 44-45.
- بن عبد الفتاح دحمان، اثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11/12 مارس 2008، الجزائر، ص52.
- 14 - انظر المواد: 11.12.13.14.15.16.17.18 من قانون النقد والقرض 90-10.
- 15 - أنظر المواد 44،42،32 من قانون النقد والقرض 90-10.
- 16 - فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص63.
- 17 - رايس مبروك، البيئة التشريعية والقانونية للنظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد21، جامعة بسكرة، مارس 2001، ص116.
- 18 - تركي لحسن ومخلوفي عبد السلام ، معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر، ص07.
- 19 - محمد زيدان، دور التسويق في القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص240.
- 20 - أنظر المادة 58 و 59 من قانون النقد والقرض 03-11، المؤرخ في 26/08/2003، الجريدة الرسمية العدد 52.
- 21 - بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -الواقع والتحديات-، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ص486.
- 22 - بن إسماعيل حياة، وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية والمصرفية للفترة ما بين 2003/2010، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، مارس 2011، ص66.
- 23 - فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص67.
- 24 - التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، عرض التقرير السنوي 2011، بنك الجزائر، متاح على الموقع ت. www.bankofalgeria.dz تاريخ التحميل: 2018/12/18.
- 25- BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERS , a partir de : <http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm> , 26/12/2018.
- 26 - عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2011، ص32.
- 27 - مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر - مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص ص79-80.
- 28 - مليكة زغيب وحياة نجار، النظام الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ص402.
- 29 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص72، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf> تاريخ التحميل: 2018-12-26.

-
- 30 - جبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص37.
- 31 - بوعتروس عبد الحق، الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 01، مخبر البحث: المغرب الكبير، الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2002، ص 63-64.
- 32 - مليكة زغيب وحياء نجار، مرجع سبق ذكره، ص 404-405.
- 33 - بن عيسى بن علي، واقع ودور المصارف الخاصة الجزائرية في مسايرة الاتجاهات العالمية الحديثة، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، 2018/2017، ص 123-124.
- 34 - القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، دراسات وبحوث، اتحاد المصارف العربية، متاح على الموقع: www.vabonline.org/en/research/banking تاريخ الاطلاع: 2018/12/23.
- 35 - بن ساحة علي واحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.